تحرك عاجل: UA 45/10 رقم الوثيقة: MDE 12/010/2010 مصر بتاريخ: 25 فبراير/شباط 2010

تحرك عاجل

معتقل يتعرض للضرب ويحرم من العناية الطبية

تعرض الألسني المصري المعتقل محمد فريد فرج فرّاج في مطلع فبراير/شباط للضرب في السجن في مصر، ولم يتلق أية رعاية طبية منذ ذلك الوقت. وهو مضرب عن الطعام في الوقت الراهن احتجاجاً على إساءة معاملته، و هو محتجز بلا تهمة أو محاكمة منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

إذ لا يزال الألسني **محمد فريد فرج فرّاج**، البالغ من العمر 38 عاماً، رهن الاعتقال الإداري في سجون مختلفة منذ القبض عليه في نوفمبر/تشرين الثاني 2007. و لم يخضع أبداً للتحقيق أو توجه إليه أية تهمة، بينما تجاهلت وزارة الداخلية المصرية سبعة أوامر صادرة عن المحاكم بالإفراج عنه.

ويحتجز محمد فريد فرج فرّاج منذ يوليو/تموز 2009 في سجن وليد الجديد في مدينة الخارجة، في الصحراء الغربية، على بعد 600 كيلومتر عن مكان إقامة عائلته. وفي مطلع فبراير/شباط 2010، جرى تفتيش زنزانته فطلب من الحراس أن يحرصوا على كتبه، ونتيجة لذلك تعرض للضرب المبرح؛ ووضع في زنزانة انفرادية وأتلفت كتبه. وأبلغت عائلته منظمة العفو الدولية أنه كان يعاني حتى قبل اعتقاله من اضطراب في عمل الكليتين والقلب، و لم يتلق الرعاية الطبية الكافية لما لحق به من إصابات في رأسه نتيجة التعرض للضرب. وهو مضرب عن الطعام في الوقت الراهن، حيث يطالب بالحصول على العناية الطبية الكافية وبلقاء مسؤول من مكتب النائب العام ليبلغه شكواه بشأن ما نتعرض له في السجن من معاملة سيئة. وتقدمت عائلته بشكوى إلى النائب العام في 17 فبراير/شباط 2010. وفي 24 فبراير/شباط، حاول نزلاء في السجن إجباره بالقوة، حسبما ذُكر، على تناول الطعام بناء على تعليمات من ضباط "مباحث أمن الدولة".

وقبل نقله إلى سجن وليد الجديد، اعتقل لمدة ستة أشهر في سجن أبو زعبل، في القاهرة، حيث تعرض للضرب والتعذيب، حسبما ورد. كما احتجز مع سجناء مدانين بجرائم جنائية. وقبل ذلك، اعتقل في سجن طره، في القاهرة، لمدة سنة.

وقبض على محمد فريد فرج فرّاج في الساعة الثانية من صباح 26 نوفمبر/تشرين الثاني في بيته في مدينة قلج، بمحافظة القليوبية، إلى الشمال من القاهرة. إذ حطم رجال "مباحث أمن الدولة" باب المنـــزل واقتحموه، وراحوا يدفعون زوجته بغلظة وصادروا جميع الحواسيب التي كانت في المنـــزل واقتادوه معهم. ولمدة 60 يوماً، لم تصل عائلته أي معلومات حول مكان وجوده، رغم السؤال عن مكان اعتقاله في "مباحث أمن الدولة" وفي السجون وفي مراكز الشرطة. ثم تلقت زوجته مكالمة هاتفية من مجهول أبلغها أنها محتجز في سجن طرة. وأبلغ عائلته بعد ذلك أنه تعرض خلال الأيام الستين للتعذيب بالصدمات الكهربائية وبالتعليق والجلد، وللضرب المبرح، على أيدي رجال "مباحث أمن الدولة". وعلى ما يبدو فإن لاعتقاله صلة بدوره في إنشاء جمعية أطلقت على نفسها اسم "جمعية

الفرقان الخيرية" بغرض تحفيظ الأطفال القرآن الكريم. وكان قد طلب ترخيصاً لإنشاء المنظمة من مكتب "مباحث أمن الدولة" في منطقته، وسُجِّلت الجمعية في وزارة الشؤون الاجتماعية قبل اعتقاله بفترة وجيزة في 2007.

يرجى الكتابة فوراً بالعربية أو الإنجليزية، أو بلغتكم الأصلية:

- لحث السلطات المصرية على توفير الرعاية الطبية اللازمة فوراً لمحمد فريد فرج فرّاج؛
- لدعوة السلطات المصرية إلى مباشرة تحقيق فعال على وجه السرعة في مزاعم تعرض محمد فريد فرج فرّاج للتعذيب ولغيره من ضروب سوء المعاملة؛
- لحث السلطات المصرية على تنفيذ قرارات المحاكم القاضية بالإفراج عن محمد فريد فرج فرّاج.

يرجى أن تبعثوا بمناشداتكم قبل 7 أبريل/نيسان 2010 إلى:

وزير الداخلية

حبيب إبراهيم العادلي

وزارة الداخلية

25 شارع الشيخ ريحان

باب اللوق، القاهرة

مصر

فاكس: 0682 796 22 20+

بريد إلكتروني: moi@idsc.gov.eg

طريقة المخاطبة: معالي الوزير

النائب العام

المستشار عبد المجيد محمود

دار القضاء العالي

شارع رمسيس، القاهرة

مصر

فاكس: 4716 577 22 20+

طريقة المخاطبة: سعادة المستشار

وابعثوا بنسخ إلى:

نائب مساعد وزير الخارجية لإدارة حقوق الإنسان والشئون الإنسانية والاجتماعية

السيد وائل أبو المجد

إدارة حقوق الإنسان والشئون الإنسانية والاجتماعية

وزارة الخارجية

كورنيش النيل

القاهرة، مصر

فاكس: 971 574 22 20+

وابعثوا بنسخ كذلك إلى الممثلين الدبلوماسيين لمصر المعتمدين لدى بلدانكم. ويرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه.

تحرك عاجل

معتقل يتعرض للضرب ويحرم من العناية الطبية

معلومات إضافية

تخضع مصر لحالة طوارئ وقوانين الطوارئ على نحو شبه مستمر منذ 1967. أما العمل بحالة الطوارئ الراهنة فقد تواصل دون انقطاع منذ 1981. إذ جرى تجديد حالة الطوارئ بصورة منتظمة دون أي مراجعة لائقة، وفي مخالفة صريحة للقانون الدولي، ولا سيما "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية". وفي مايو/أيار 2008، ورغم الدعوات المتكررة من جانب جماعات حقوق الإنسان إلى إلغاء حالة الطوارئ، جرى تجديدها مرة أخرى لمدة سنتين إضافيتين.

وطبقاً لقانون الطوارئ، تصدر أوامر الاعتقال الإداري في مصر عن وزارة الداخلية. ويحق للمعتقلين تقديم شكوى ضد اعتقالهم إلى "محكمة أمن الدولة العليا" (طوارئ)، التي يمكن أن تصدر أمراً بالإفراج عنهم، وهو أمر خاضع للاستئناف من جانب وزارة الداخلية. وإذا ما استأنفت الوزارة أمر الإفراج، تخضع الشكوى للنظر من جانب محكمة أمن دولة عليا أخرى (طوارئ). وإذا ما أمرت هذه الأخيرة مجدداً بالإفراج عن المعتقل، ينبغي على وزارة الداخلية تنفيذ أمر الإفراج.

بيد أن سلطات الاعتقال تقوم، في الممارسة العملية، بنقل المعتقلين سراً إلى مراكز اعتقال جديدة، من قبيل مراكز الشرطة المحلية أو إلى مقرات "مباحث أمن الدولة" في القاهرة أو في مدن أخرى، عندما تصدر هذه المحاكم أوامر بالإفراج عنهم، وتبقيهم محتجزين إلى حين صدور أمر اعتقال جديد عن وزير الداخلية استناداً إلى ادعاءات ملفقة بأن المعتقل قد أفرج عنه ولكنه أعيد فوراً بسبب قيامه بأنشطة جنائية أو إرهابية، وبذا أعيد اعتقاله.

ومنذ القبض على محمد فريد فرج فرّاج، تواصل اعتقاله بموجب سلسلة من أوامر الاعتقال الإداري صادرة عن وزير الداخلية. و لم يفرج عنه رغم صدور سبعة قرارات عن المحاكم تأمر بإخلاء سبيله.

إن آلاف الأشخاص في مصر ما انفكوا يقبعون في السجون بلا تهمة أو محاكمة وفي ظروف مهينة ولاإنسانية بموجب أوامر من هذا القبيل صادرة عن وزارة الداخلية. وبعض هؤلاء قد قضى أكثر من عقد من الزمن على هذا النحو في السجون، بمن فيهم أشخاص عديدون صدرت عن المحاكم أوامر متكررة بالإفراج عنهم.

تحرك عاجل UA 45/10 رقم الوثيقة: MDE 12/010/2010
تاريخ الإصدار: 25 فبراير/شباط 2010